«حماية الأموال العامة» تناقش مخالفات وزارة الإعلام اليوم

تجتمع اليوم لجنتان برلمانيتان ، وتناقش لجنة حماية الأموال العامة تكليف مجلس الأمة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25/4/2017م للجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في المسائل المثارة بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها وعلى الأخص المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

كما تناقش اللجنة كافة التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية التي ذكرها المستجوبون في جلسة مجلس الأمة التي نوقش فيها الاستجواب المقدم ضد وزير الإعلام بتاريخ 31 يناير 2017.

وتناقش أيضا كافة التجاوزات والمخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الإعلام للسنة المالية 2015/2016. ويحضر اجتماع اللجنة النائب د. وليد الطبطبائي وممثلون عن وزارة الإعلام وديوان المحاسبة.

وتناقش لجنة شؤون المرأة والأسرة الاقتراحين بقانونين بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

ما عدا عمال المنازل للحد من الأزمة المرورية

«الداخلية والدفاع البرلمانية» توافق على إيقاف إصدار رخص القيادة أول مرة للوافدين لمدة سنة

ربيع سكر

وافقت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية على عدد من الاقتراحات برغبة ابرزها السماح للعسكريين البدون المنتهية خدماتهم البقاء في بيوتهم الشعبية ووافقت على ايقاف اصدار رخص القيادة للوافدين للمرة الاولى لمدة عام باستثناء العمالة المنزلية وعدم استخراج رخصة قيادة للوافد الذي لا يحمل رخصة قيادة في بلده.

ووافقت اللجنة في اجتماعها أمس على السماح للعسكريين باستكمال دراستهم الجامعية وهم من تجاوزت خدمته 3 سنوات ومنح الجنسية الكويتية لوالدي الشهيد وزوجته واولاده البالغين والقصر .

جانب من اجتماع سابق للجنة الداخلية والدفاع

تصوير – محمد صابر

بسبب اعتذار الجراح عن عدم الحضور

عسكر: تأجيل التحقيق في قضية الجناسي المزورة الى اجتماع مقبل

المجلس الحالي حقق إنجازات تشريعية منها اقتراح تقدمت به بمنح معاشات استثنائية للعسكريين

ربيع سكر

كشف رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي عن تأجيل مناقشة موضوع التحقيق في قضية الجناسي المزورة التي كلفها بها المجلس ، بسبب اعتذار وزير الداخلية عن حضور الاجتماع ، متوقعا أن يتم مناقشته في اللجنة خلال الاسبوع الجاري أو المقبل.

وأوضح عسكر في تصريح صحافي ، ناقشنا مقترحات تعديل قانون البصمة الوراثية ، وكان هناك تعديل مقدم من الحكومة بتعديل القانون الحالي ، وحدد التعديل فئات معينة تجرى عليهم البصمة الوراثية وهم المجرمين والتعرف على الجثث وأهالي المفقودين إضافة إلى الراغبين في إجراء البصمة لأي معاملة يرغب بها مثل التجنيس وغيرها، لافتا إلى أن اللجنة طالبت الحكومة بتوضيح بعض النقاط.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ما يقارب 52 اقتراح برغبة مقدم من النواب من أهمها رفع سن أبناء العسكريين البدون للالتحاق في الجيش ، خاصة وأن وزارة الدفاع حددت السن من 18 وحتى 30 ، مبينا أن هناك اكثر من اقتراح منها رفع السن حتى 39 أو 40 سنة، معتبرا أن اقتراح رفع السن مستحق خاصة وأن ابناء هذه الفئة تأخروا لسنوات طويلة في الحصول على حق الالتحاق في السلك العسكري ، ولم يفتح لهم الباب إلا في عهد وزير الدفاع السابق الشيخ خالد الجراح والوزير الحالي محمد الخالد.

وأضاف العنزي ، المجلس الحالي جاء بعد انتخابات متأخرة ولم يكمل دور الانعقاد الأول مدته ولكن بفضل الله ثم جهود النواب والحكومة تم انجاز كثير من المشاريع بتعاون السلطتين ، وعلى رأسها قانون المكافأة الاستثنائية للعسكريين ، وهذا القانون تقدمت به شخصيا حوالي 4 إلى 5 مرات في المجالس السابقة وكان يرفض أو يتم وأده في اللجنة المالية وبفضل الله تم إقراره.

وتابع ، وكذلك أقر المجلس قانون كادر المعلمين في التربية ووزارة الأوقاف ، ورفع سن الحدث في القانون من 16 إلى 18 سنة ، إضافة إلى زيادة رأس مال المشاريع الصغيرة إلى 150 مليون دينار في البنك الصناعية ، وقانون شمول قضايا الجنح في محكمة التمييز ، إلى جانب التعديل على قانون العمل في القطاع الأهلي وقانون الشركات، واعدا الشعب الكويتي أن تكون الإنجازات أكثر خلال دور الانعقاد المقبل.

النائب عسكر العنزي يصرح للصحافيين

مكتب المجلس يحث اللجان على استغلال العطلة لتحديد أولويات دور الانعقاد المقبل

السويط: طلبنا من الحكومة إصدار قانون التجنيس كمرسوم لأن تنفيذه خلال سنة 2017

اجتماع مكتب مجلس الأمة برئاسة الغانم

ربيع سكر

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعا برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. وقال رئيس لجنة الأولويات النائب ثامر السويط إنه تم تكليف لجنة الأولويات توجيه كتب إلى جميع اللجان البرلمانية لحثها على استغلال العطلة البرلمانية في الاستعداد ووضع أولوياتها لدور الانعقاد المقبل. وأضاف السويط أنه تم مناقشة بعض الأمور الإدارية الخاصة بالأمانة العامة لمجلس الأمة وبحث بعض الرسائل.

وكشف السويط عن أن مكتب المجلس عقد اجتماعا لمناقشة آلية وضع مقترحات القوانين على جدول أولويات المجلس في دور الانعقاد المقبل ، لافتا إلى أنه تم الاتفاق على أن تجهز كل لجنة اقتراحين بقانون خلال فترة الصيف ليتم ادراجة على جدول الاعمال في بداية دور الانعقاد. وأضاف السويط في تصريح صحافي ، فترة الصيف طويلة ونرغب أن نستغلها في المجلس من خلال استمرار عمل اللجان البرلمانية لتجهيز اقتراحات القوانين الموجودة على جداول أعمال تلك الأعمال ، قائلا ، لاسيما وأننا لامسنا رغبة لدى كثير من النواب في استمرار العمل لزيادة انتاج المجلس في الجانب التشريعي.

وتوقع أن يكون الانجاز أكبر خلال دور الانعقاد المقبل ، قائلا ، دائما ما يكون الإنجاز في دور الانعقاد الأول أقل لأنه يعتبر بمثابة التحضير والأعداد لدى كثير من اللجان البرلمانية ، وذلك ستكون هناك وفرة في القوانين التي ستقر في الفترة المقبلة ، مؤكدا أن قانون التجنيس سيكون على رأس الأولويات في دور الانعقاد المقبل خاصة وأن الوقت لم يسعف المجلس في إقرار القانون في الجلسات الأخير من دور الانعقاد الفائت لأنه لم ينجز في اللجنة إلا في الأسبوع الأخير.

وأضاف ، طلبت من الحكومة مع مجموعة من النواب أن يصدر قانون التجنيس كمرسوم حتى نستطيع الاستفادة منه خاصة وأن هذا القانون محدد تنفيذه خلال سنة 2017 ، قائلا ، وفي حال عدم اقراره في مرسوم ضرورة سيكون في مقدمة الأولويات في المجلس المقبل.

قانون تعارض المصالح سيكون جاهزا عند بدء دور الانعقاد المقبل

الدلال: إذا أبطلت «الدستورية» تقديم القضاة إقرار ذمتهم المالية فسيرفض النواب أيضا تقديمها

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية محمد الدلال أن اللجنة بحثت أمس قانون تعارض المصالح وهو من الاولويات مؤكدا أنه سيكون جاهزا عند بدء دور الانعقاد المقبل وعموما انتهاء دور الانعقاد لا يعني أن عمل اللجان يتوقف . وذكر الدلال أن اجتماع مكتب المجلس أمس تم فيه اعتماد طلب يقدم إلى رؤساء اللجان يطلب فيه من كل لجنة انجاز تقريرين خلال فترة الصيف حتى نجهز نحو 20 تقريرا لدور الانعقاد المقبل .

ولفت الدلال إلى أن المحكمة الدستورية تنظر الآن موضوع مهم وهو هل يخضع القضاة لقانون هيئة مكافحة الفساد وهل يقدمون الذمة المالية للهيئة وبدورنا نحن في اللجنة التشريعية بحثنا الموضوع من كل ابعاده وبحثناه في القانون المقارن مع الدول الأخرى وفي اتفاقية الامم المتحدة ووصلنا إلى التالي أن اتفاقية الأمم المتحدة والقوانين الأجنبية والعربية الزمت أن يكون القضاة من ضمن الأطراف التي تطالب بتقديم الذمة المالية .

وأوضح الدلال هناك من يرى أن تقديم القضاة الذمة المالية إلى جهة خاضعة للسلطة التنفيذية يعتبر تجاوزا على المادة 50 من الدستور وأن هناك تداخلا في الاختصاصات فلو اتجهت المحكمة الدستورية إلى ابطال هذه الفقرة أو عدم دستوريتها سيؤدي إلى رفض النواب تقديم الذمة المالية إلى السلطة التنفيذية لأن الهيئة تحت اشراف وزير العدل وبذلك سنقع في اشكالية كبيرة وما يسري على القضاء يسري على النواب.

وأشار الدلال أن الطعن السابق في 2015 كان من شقين الأول لا تتوافر حال الضرورة والثاني عدم خضوع القضاة لقانون هيئة مكافحة الفساد والمحكمة أخذت بالطعن وابطلت الهيئة وكان تحت نظرها موضوع القضاء ولم تتناوله لافتا إلى أن المجلس الماضي طلب من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى تقديم الآراء في المشروع الحكومي بعد ابطال الهيئة فلم يقدموا أي ملاحظات بشأن خضوع القضاة للهيئة مؤكدا أنه من باب استقرار المراكز القانونية ابقينا نحن الوضع كما هو عليه بخصوص اخضاع القضاة للهيئة .

النائب محمد الدلال يصرح للصحافيين

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية امس

استفسر عن حجم ما جمعته من التبرعات خلال الـ 20 عاما الماضية

الفضل يسأل الصبيح عن الجمعيات المصرح لها بجمع التبرعات

أحمد الفضل

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن الجمعيات الخيرية المرخص لها بجمع التبرعات وحجم التبرعات خلال 20 عاما الماضية.

وقال في سؤاله : 1 – كم عدد جمعيات النفع العام المرخصة رسمياً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟ 2 – كم عدد الجمعيات واللجان والمبرات الخيرية التي يسمح لها بجمع التبرعات في الكويت؟ 3 – إجمالي أموال التبرعات لآخر 20 عاماً لكل جمعية ولجنة ومبرة على حدة. –4 هل توجد جمعيات أو مبرات خيرية غير مفعلة مرخصة وليس لها نشاط يذكر؟ يرجى تزويدي بأسمائها. 5 – كم عدد الجمعيات الخيرية التي تم ترخيصها في آخر خمس سنوات؟ يرجى تزويدي بأسماء مؤسسيها ومبررات تأسيسها ونشاطها وفروقها عن سابقاتها. 6 – ما ضوابط إنشاء وتأسيس الجمعيات الخيرية؟ وهل يراعى فيها الجانب الفكري؟ وكيف يتم التأكد من توافر هذه الضوابط؟ 7 – آليات المراقبة المالية لما يرد ويصرف من تبرعات. 8 – المبلغ المصروف للقائمين على تلك الجمعيات واللجان والمبرات الخيرية كل على حدة لآخر 20 سنة، وهل تلك المبالغ يتم استقطاعها من مبالغ التبرعات؟ 9 – هل هناك كشوف بأسماء أعضاء الجمعيات العمومية لجمعيات النفع العام مودعة لدى وزارة الشؤون؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بأسماء أعضاء كل جمعية ولجنة ومبرة على حدة. 10 – ما آلية المراقبة والرصد لمخالفات جمعيات النفع العام لنظامها الأساسي وخروجها عن أغراض تأسيسها؟ 11 – هل خالفت أي جمعية أو لجنة أو مبرة نظامها الأساسي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمخالفة والإجراء المتبع من قبل الوزارة.

طالب بإعداد خطة جديدة بسعة طلابية مضاعفة

الحويلة يطالب بمضاعفة أعداد المبتعثين وزيادة مخصصاتهم

د. محمد الحويلة

تقدم النائب د. محمد الحويلة باقتراح برغبة لإعداد خطة إبتعاث خارجية جديدة بسعة طلابية مضاعفة عن الخطط السابقة بهدف استقبال أعداد أكبر من الطلبة .

ونص الاقتراح على ما يأتي: يعتبر الابتعاث بالخارج أحد أهم أسباب الارتقاء بالمسيرة التعليم، وارتفاع معيار الكفاءات العلمية، وتطور سوق العمل وتغذيته بمختلف التخصصات التي يحتاجها، وتعدد فرص الاستثمار التي يقودها جيل جديد بعقليات جمعت في جعبتها تجارب وخبرات الشعوب والحضارات الأخرى وفي ظل ازمات القبول المتكررة بالجامعة والتي تعاني منها البلاد كل عام نرى ضرورة تطوير برنامج الابتعاث بالخارج وزيادة أعداد المبتعثين لأكثر من الضعف عما هي عليه حاليًا.

ويعتبر زيادة أعداد المبتعثين هو الحل الأسرع والأنجح، كون الشباب الكويتي الذي يمثل ذخيرة البلاد التنموية، وقوتها الإنتاجية سيستفيد بخبرات خارجية ويثقل مهاراته التعليمية ومن سيؤدي إلى انسان كويتي يملك سلاح العلم والمعرفة، والذي هو أساس تفوق الشعوب والأوطان.

كذلك ضرورة مراجعة رواتب الطلبة المبتعثين سنويًا وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث وذلك لما يشهده العالم من تفاوت في نسبة التضخم باتجاه الزيادة يومًا بعد يوم، ما ينعكس وبشكل طبيعي وملحوظ على زيادة جنونية في الأسعار، ما يجعل الطلبة الكويتيين المبتعثين عرضة لهذه الزيادة المطردة في الأسعار.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: –1 إعداد خطة ابتعاث خارجية جديدة بسعة طلابية مضاعفة عن خطط وزارة التربية والتعليم السابقة بهدف استقبال أعداد أكبر من الطلبة عما هو مقرر حاليًا، كذلك إضافة دول جديدة للابتعاث إليها على أن يراعي في تلك الدول معايير التقدم العلمي، مع تخصيص ميزانية خاصة إضافية تتناسب مع خطة الابتعاث الجديدة المشار لها على ان تتسم تلك الميزانية بالمرونة. –2 يخصص نسب من خطة الابتعاث الخارجي المشار اليها في الفقرة الأولى لابتعاث الكفاءات الكويتية الوطنية من العاملين بالجهات الحكومية ومرافق الدولة لدراسة الدكتوراه والماجستير والزمالة الطبية بالتخصصات المختلفة، من اجل بناء كوادر كويتية مؤهلة ومحترفة في بيئة العمل. –3 مراجعة رواتب الطلبة المبتعثين سنويا وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث